

دعوات إسبانية لحل الأزمة الدبلوماسية مع المغرب

في خلاف دبلوماسي مع المغرب، وافادت وثيقة قضائية بأن جماعات حقوقية وأفراد من الصحراء المغربية اتهموا غالي وزعماء آخرين في جبهة البوليساريو بارتكاب جرائم إبادة جماعية وقتل وإرهاب وتعذيب وإخفاء، وقضت المحكمة العليا بأن معظم الوقائع المزعومة ضد غالي سقطت بالتقدم، وقالت إنه لا توجد أدلة كافية لدعم اتهامات الإبادة الجماعية. وظهر غالي عن بعد في جلسة المحكمة، الشهر الماضي، في إطار التحقيق، وقال محاميه إنه نفى ارتكاب أي مخالفة.

وأثار استقبال مدريد لإبراهيم غالي من أجل تلقي العلاج في مستشفى بمدينة لوغرونو الشمالية في أبريل الماضي نراعا حادا بين البلدين، وبحسب موقع "موروكو وورلد نيوز"، فقد كشفت المخابرات المغربية أن غالي دخل إسبانيا باسم مزور ووثائق مزورة.

ووصل غالي إلى إسبانيا في أبريل الماضي على متن طائرة تابعة للرئاسة الجزائرية هبطت في قاعدة سرسطة الجوية، حيث تم نقله في سيارة إسعاف إلى المستشفى.



بيدرو سانثيز
الملكة المغربية
شريك استراتيجي
إسبانيا

وخفّضت الرباط من مستوى الرقابة الحدودية مما سمح لآلاف المهاجرين بدخول جيب سبتة الإسباني. كما استدعى المغرب سفيرته لدى مدريد كريمة بنيعيش.

والأسبوع الماضي، نجح أكثر من 230 مهاجرا أفريقيا جنوب الصحراء في عبور السياج الفاصل بين المغرب وجيب مليلية الإسباني، وفق ما أعلنت السلطات الإسبانية موضحة أن أكثر من 300 مهاجر حاولوا العبور لكن العشرات منهم فشلوا.

وجاء ذلك الحادث بعد شهرين من تدفق 10 آلاف شخص إلى جيب سبتة الإسباني في شمال أفريقيا ما أدى إلى تفاقم الأزمة الدبلوماسية بين البلدين. وسبق أن غادرت وزيرة الخارجية الإسبانية أريانتسا غونزاليس ليايا الحكومة، بعد التعديل الموسع الذي قام به رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانثي، لإعطاء دفعة للسياسة الخارجية لإسبانيا لتجاوز الأزمة الدبلوماسية المستعصية مع المغرب.

وجاءت الإطاحة بوزيرة الخارجية بعد تحميلها مسؤولية استمرار الأزمة مع المغرب، ووجهت إليها انتقادات بخصوص تدبيرها للأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومدريد من طرف قوى سياسية وأحزاب إسبانية معارضة.

مدريد - أعربت الحكومة الإسبانية عن استعدادها لإصلاح العلاقات المازومة مع المغرب، حيث دعا رئيس الوزراء بيدرو سانثيز إلى حل الأزمة مع الرباط، بعد أشهر من الخلاف الدبلوماسي المستمر بينهما.

وجدد رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانثيز الجمعة تأكيد على أن المملكة المغربية شريك استراتيجي، رافضا الكشف عن تحركات بلاده بشأن إنهاء التوتر القائم بين المغرب وإسبانيا، رغم تردد أنباء عن وجود مفاوضات سرية بين البلدين.

ووفقا لصحيفة هيسبريس المغربية، طالب سانثيز في مؤتمر صحفي بالتكتم بدعوى عدم الكشف عن الخطوات التي تتخذها الحكومة الإسبانية بخصوص إعادة بناء العلاقات الثنائية مع المغرب، في ظل أزمة كبيرة في العلاقات بينهما، والتي اندلعت في شهر مايو الماضي.

وأجبرت الأزمة الدبلوماسية المملكة على استدعاء سفيرتها في مدريد للتشاور وعدم عودتها إلى منصبها حتى الآن.

وأكدت الصحيفة أن بعض مصادر في الخارجية المغربية لم تؤكد ولم تنفي صحة وجود مفاوضات غير مباشرة بين الرباط ومدريد، مرجحة أن تكتم سانثيز ربما يكون بعد توافق بين الطرفين، بغرض إبقاء التفاوض بعيدا عن تسريبات وسائل الإعلام أو لأغراض أخرى.

وأشارت الصحيفة إلى أن ملف تحسين العلاقات المغربية الإسبانية يأتي على رأس أولويات وزير الخارجية الإسباني الجديد، حيث ترى مصادر إسبانية أن هذا الملف يعد بمثابة إحدى المهام الرئيسية التي يسارع إلى حلها. وكان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانثيز قد قال في معرض رده على أسئلة الصحافيين عن العلاقات بين بلاده والمملكة المغربية، إن "المغرب شريك استراتيجي لبلادنا".

وكان وزير الخارجية الإسباني الجديد خوسيه مانويل الباريس أدي، في وقت سابق، استدعاه للعمل على حل الأزمة بين البلدين، مؤكدا أن من بين أولوياته ضرورة "تعزيز العلاقات خاصة مع المغرب".

ويخبر المغرب وإسبانيا، بعيدا عن الأنظار، في "مفاوضات مكثفة" لحل الخلاف، حسبما أفادت صحيفة ألباييس الإسبانية، التي أشارت إلى إعادة الاتصال الدبلوماسي بين البلدين مؤخرا.

وقبل استئناف الاتصال المباشر، أجريت مناقشات من خلال وسطاء مثل المفوض السامي للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، وفقا لصحيفة ألباييس. وأغلقت المحكمة العليا الإسبانية الخميس التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية ضد زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي، الذي تسبب نقله إلى المستشفى بإسبانيا

اتحاد الشغل يعد خارطة طريق لحلحلة الأزمة السياسية في تونس

قيادي في الاتحاد: سنقدم خارطة طريق للرئيس قيس سعيد



الاتحاد يسعى لتفعيل دوره في المشهد

واعتقد أن "وقوف الاتحاد من الإجراءات تميز بالوساطة والواقعية، ويبدو أنه يهجم جدا استئناف نشاط السلطة التنفيذية (حكومة إقناذ وطني) ومساندة المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد".

وتابع بن أحمد "الاتحاد بوصلة المشهد في تونس، ودائما ما يفكر في مصلحة البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار ردة الطرف الراهن في علاقة بالداخل والمحيط الإقليمي والدولي". داعيا إلى "التسريع في إيجاد الحلول عبر هذه الخارطة والتي قد تمهد لتنظيم حوار وطني في ما بعد".

وطالب النائب البرلماني كل "القوى السياسية والمنظمات الوطنية بمساندة الرئيس سعيد للخروج من الأزمة القائمة". وشهدت تونس تطورات سياسية هامة، تزامنا مع الذكرى السهة لإعلان الجمهورية، بدأت باحتجاجات سبقتها أزمة سياسية بين الحكومة والرئيس البرلمان، وانتهت بقرارات أصدرها الرئيس التونسي إثر اجتماعه بقيادات عسكرية وأمنية.

وتم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتجميد عمل البرلمان 30 يوما ورفع الحصانة عن جميع أعضائه، وتولي رئيس الدولة رئاسة النيابة العمومية والسلطة التنفيذية. وكشفت تونس من اتصالاتها الخارجية، لطماننة المجتمع الدولي من أن الأمور تسير على ما يرام، وشدد في مناسبات عديدة على حرصه الشديد لتطبيق القانون، وأن قراراته جاءت وفق الدستور التونسي.

وطالبت جهات رسمية الرئيس سعيد بخارطة طريق واضحة المعالم وشاملة تخرج البلاد من الوضع الاقتصادي والوئابي الصعب، على غرار الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

"أي خيار يطرحه الاتحاد الآن لا يخرج عن دائرة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحقوق والحريات، وهو سيتحدث عن وضعية المؤسسات وملفات التشغيل"، وقالت "لا اعتقد أن رئاسة الجمهورية لا تصغي لهذه المطالب".

وأضافت في تصريح لـ "العرب"، "قد يكون هناك تنسيق مع رئاسة الجمهورية بخصوص خارطة الطريق لأن الاتحاد يمثل المجتمع المدني".

وبخصوص إمكانية تمهيد هذه الخارطة لحوار وطني، اعتبرت فاطمة كراي أن "الحوار لن يكون مع من لديهم ملفات وقضايا فساد، حيث ساند الاتحاد قرارات الرئيس الأخيرة".

وإستطرت "الرئيس سعيد لن يكون ضد خارطة الطريق التي سيعرضها الاتحاد، ولكن سيتم التعامل معها في إطار ضوابط قانونية معينة على غرار المصالحة الجزائية مع رجال الأعمال".

وبشأن التوصيات المتعلقة بطبيعة الحكومة المقبلة، قال البوعديري إن "هناك إجماعا على تكوين حكومة كفاءات وطنية متشعبة بقيم المبادئ الوطنية، وتعمل على إرجاع البريق إلى السيادة الوطنية واستعادة الثقة بين الرئيس والمرؤوس وتطوير ثقافة العمل والإنتاج".

وضمن التوصيات الأخرى، التي ستندرج ضمن خارطة الطريق التي سيقدّمها في غضون أيام، "المحافظة على وحدة وسلامة الشعب والسلام الاجتماعي بعيدا عن مظاهر التشفي والانتقام على أن يأخذ القانون مجراه".

وأفاد النائب بالبرلمان عن كتلة تحيا تونس مصطفى بن أحمد في تصريح لـ "العرب"، أن "الدايرين والإجراءات التي أعلنها الرئيس سعيد جاءت في ظروف صعبة تمر بها البلاد في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية".

تصوّرات خبراء الاقتصاد وأساتذة في القانون الدستوري وخبراء اقتصاديين ورؤساء مؤسسات مالية حضروا الإرباع خلال ندوة نظّمها قسم الدراسات باتحاد الشغل".

وأوضح البوعديري في تصريح لوكالة الأنباء التونسية أن "هذه المبادرة ستتضمن تصورات متعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسيشترك في صياغتها عدد من الخبراء والأساتذة الجامعيين ومختصين"، داعيا كل "المعنيين بإقناذ تونس والكفاءات في الخارج والداخل للانخراط في هذه المبادرة".

وأفاد المتحدث الرسمي باسم الاتحاد سامي الطاهري، بأن المبادرة ستركز على المسائل العاجلة والمتعلقة بسد الفراغ الحكومي، واتخاذ إجراءات اجتماعية واقتصادية وصحية، مشيرا إلى أنه سيتم النظر في تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة أم لا.

وأوضح الطاهري في تصريح صحافي، أن "خارطة الطريق التي يعدها الاتحاد ستقدم سريعا إلى الرئيس سعيد لأن المسألة عاجلة، وستشمل توصيفا للوضع والأسباب التي قادت إلى هذه الإجراءات والتي كانت في مجملها في إطار الدستور".

وبخصوص الانتخابات التشريعية المبكرة، أكد الطاهري أن "المناخ الحالي لن يسمح بانتخابات عادية وسليمة، ويجب توفّر عامل الاستقرار ووضع آليات جديدة بخصوص القانون الانتخابي والأحزاب وتمويلها".

ويرى مراقبون أن ملامح الخارطة لن تخرج عن إطار الأولويات التي تفرّضها المرحلة، مرجحة وجود تنسيق بين المنظمة ورئاسة الجمهورية وتفعيلا لمساندة قرارات الرئيس. وأكدت المحللة السياسية فاطمة كراي، أن

تصاعد حجم التساؤلات في تونس بشأن الخطوة القادمة للرئيس قيس سعيد، بعد حزمة من الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها، ما دفع المنظمات الوطنية الكبرى على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التفكير في إعداد تصوّر لخارطة طريق جديدة لتوضيح المسار وتحديد الأولويات مع مراعاة خصوصيات الظرف الراهن بالبلاد.

خالد هدي

تونس - قرّر الاتحاد العام التونسي

للشغل (المركزية النقابية بالبلاد)، عرض خارطة طريق جديدة على الرئيس قيس سعيد بخصوص المرحلة القادمة، ما يطرح حسب متابعين التصورات التي ستتضمنها هذه الخارطة، كما يمكن أن تكون أرضية لحوار وطني وفق شروط جديدة.

وأعلن اتحاد الشغل الخميس أن المنظمة تعمل على تقديم خارطة طريق لرئاسة الجمهورية في غضون أيام للاستئناف بها خلال الفترة المقبلة. وعقد الاتحاد تحت إشراف أمينه العام نور الدين الطوبوي "اجتماعا تشاوريا"، لإعداد "خارطة طريق المرحلة القادمة".

فاطمة كراي

خيار الاتحاد لن يخرج عن دائرة الرهانات الاقتصادية

مصطفى بن أحمد

ما يهّم اتحاد الشغل عودة نشاط السلطة التنفيذية

وأوضح في بيان له أن "أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، وثلة من الشخصيات ومن خبراء المنظمة الاقتصادية والسياسيين والاجتماعيين وفي القانون الدستوري شاركوا في الاجتماع". وأكد الطوبوي أن "المنظمة تعول على الكفاءات وعلى الخبراء واصدقاء المنظمة للاستئناس بأرائهم من أجل مصلحة الوطن، وبطورة تصورات للمرحلة القادمة". وقالت أطراف نقابية إن الخطوط العريضة للخارطة ستعترض مختلف الجوانب المتعلقة بقرارات الرئيس سعيد، في علاقة بالجوانب السياسية والاجتماعية.

وقال الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي البوعديري، إن "اتحاد الشغل يعكف على صياغة هذه الخارطة بالاعتماد على

تنسيق أممي مغربي رفيع مع اليونان لاعتقال قيادي كبير في داعش

وتوقيفه في إطار عملية أمنية مشتركة. وتلقت السلطات القضائية المغربية إشعارا بواقعة التوقيف، كما يجري حاليا التنسيق مع السلطات المختصة في دولة اليونان عن طريق مكتب الانتربول التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، وذلك من أجل إرسال الملف الرسمي لطلب التسليم.

وكانت الاستخبارات المغربية أعلنت مطلع يوليو توقيف مغربي آخر في إيطاليا بالتنسيق مع نظيرتها هناك، يشتبه في أنه كان "قياديا" في داعش بالعراق وسوريا.

ووفق أرقام رسمية، يقدر عدد المغاربة الذين التحقوا بالتنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق وليبيا بنحو 1600 عنصر.

وعاد 270 من هؤلاء إلى المغرب، وأحيل 137 منهم إلى القضاء، بينما لقي 745 حتفهم.

وتبنى المغرب في 2015 قانونا جديدا ضد المتطرفين العائدين من بؤر التوتر، ينص على عقوبات بالسجن تتراوح بين 10 و15 سنة.

دولي بإلقاء القبض صادر عن السلطات القضائية المغربية، للاستيلاء في تورطه في التحضير والإعداد لتنفيذ مشاريع إرهابية كبرى وارتكاب عمليات تخريبية بالمغرب بإيعاز وتحريض من المتحدث السابق باسم تنظيم داعش.

العنصر الإرهابي مطلوب

بموجب مذكرة اعتقال

دولية صادرة عن الإنتربول

بسبب تورطه في

التخطيط لهجمات إرهابية

وحسب المعلومات الاستخباراتية المتوفرة، قال المصدر إن أبو محمد الفاتح استطاع الهروب من أماكن القتل التابعة لتنظيم داعش بسوريا في اتجاه أوروبا، وتحديدًا اليونان، وذلك باستعمال وثائق شخصية مزيفة واتحلال هوية غير صحيحة، قبل أن يتم تشخيص هويته وتحديد مكانه

وأبومحمد الفاتح كان قد التحق بصوفو تنظيم داعش بسوريا في سنة 2014، قبل أن يشغل مهام قيادية بارزة في ما يسمى بـ"الفرقة الخاصة" بمنطقة دير الزور، وفي ما يسمى بـ"الشرطة الدينية" أو "الصبة" بولاية الرقة.

وسبق أن ظهر المتهم في شريط مصور يوثق لعملية استهداف مقاتل سوري بواسطة سلاح حربي، وهو في حالة تلبس بالتمثيل بجثته ويتودع بقتال من سأمهم أعداء الدين.

ونقلت وسائل الإعلام المغربية عن مصدر أممي قوله إن "توقيف المشتبه فيه يأتي تنويفا لعمليات التنسيق المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية المنجزة في إطار التعاون الأمني متعدد الأطراف"، والتي ساهمت فيها بشكل فعال المصالح الأمنية المغربية ونظيراتها في كل من اليونان وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة.

وأضاف المصدر أن عملية تصنيف المشتبه فيه بقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أنتربول، تشير إلى أنه كان يشكّل موضوع أمر

لتنظيم داعش الإرهابي بمعاقله التقليدية بالساحة السورية".

وأبومحمد الفاتح مطلوب بموجب مذكرة اعتقال دولية صادرة عن الإنتربول بسبب تورطه في التخطيط لهجمات إرهابية داخل الأراضي المغربية.

وتتمت أجهزة الأمن المغربية خلال السنوات الماضية من تفكيك المئات من الخلايا الإرهابية، وخصوصا التابعة لتنظيم داعش، وأحبطت العديد من مخططات الهجوم داخل المملكة التي ظلت إلى حد بعيد في منأى عن الاعتداءات الجهادية الدامية.

ويتبنى المغرب سياسة التعاون الأمني الدولي باعتباره ركنا رئيسيا في استراتيجيته لمكافحة الإرهاب. وسبق أن ساهمت المعلومات الاستخباراتية لدى الرباط في تجنيب دول في أوروبا مخاطر الاعتداءات الجهادية.

وفي أبريل، قدمت السلطات المغربية معلومات لباريس حول مخطط وشيك لشن اعتداء على إحدى الكنائس في فرنسا. وعلى الأثر، اعتقلت السلطات الفرنسية خمس نساء.

"معلومات استخباراتية دقيقة" وفتها المديرية العامة للدراسات والمستندات (المخابرات) والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (الأمن الداخلي) أفضت إلى توقيف السلطات اليونانية أبو محمد الفاتح الذي يبلغ 28 سنة، وكان يشغل مناصب قيادية في الكتلان العمليانية



جهود مشتركة في التصدي للإرهاب